Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

03 Octobre 2011
03 أكتوبر 2011

LE SOIR

Éditorial

CNDH

La nomination des nouveaux membres du Conseil national des droits de l'Homme est en soi un événement important. Placée sous le signe de la pluralité, de la proximité avec des instances régionales aux prérogatives étendues et de la parité avec près d'une femme sur deux dans l'organigramme, cette nouvelle organisation est en phase avec le projet politique global du Maroc. Nouvelles têtes, attributions élargies, la recette que l'on souhaiterait voir appliquée aux prochaines élections législatives semble donc opérationnelle.

Sur le plan institutionnel, le CNDH dans sa nouvelle version fait partie de ces outils contribuant à redonner confiance aux citoyens pour qui l'opacité de la gestion des affaires publiques par une classe politique embourbée dans ses calculs à court terme est un frein à l'engagement.

Sans naïveté aucune, le Maroc des années à venir dispose de tous les instruments pour devenir un modèle de démocratie. Les institutions, le cadre général posé par la nouvelle Constitution et la volonté royale, comme celle du peuple sont alignées dans ce même sens.

Le maillon faible dans cette architecture reste l'atavisme de certains caciques qui voient dans la moindre proposition une critique insultante de leurs prérogatives et une remise en cause de leurs privilèges.

Qui aurait dit que l'Instance Équité et Réconciliation, avec ses imperfections, aurait trouvé sa place dans notre pays ? Qui aurait pu prédire les avancées que nous vivons ?

Il arrive de temps à autre que l'on entende des discours regrettant la main de fer de l'ancien régime représenté par Basri, mais il est fort à parier qu'il s'agit d'expressions sans fondement plutôt que de revendications réelles.

La pyramide des âges au Maroc est (encore) un atout. Avec le renouvellement générationnel, les vieilles et mauvaises habitudes peuvent vite disparaître. L'emergence et la consécration d'outils comme le CNDH sont autant de dispositifs pour accueillir et guider celles et ceux qui aspirent à vivre ensemble de manière harmonieuse et équitable.

SAÂD A. TAZI

الأحداث المغربية

بعد 6 أشهر من المشاورات

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يكمل هيكلته

فقط أربعة من أعضاء الصيغة السابقة تمكنوا من الحفاظ على مقاعدهم ضمن التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهم: سعيد راجي وأحمد عبادي والسعدية بلمير ونجاة امجيد.

الجريدة الرسمية الصادرة نهاية الأسبوع الماضي، التي حملت بين صفاحتها اللائحة الكاملة لأعضاء المجلس، كشفت أن نسبة تجديد الهيئة تجاوزت الـ 90 بالمائة.

برلمانيون، أساتذة جامعيون، أطر جمعوية ونقابية، شخصيات تزاول مهنا حرة (محامون وأطباء)، صحفيون، خبراء مغاربة في منظمات حقوقية أممية ، بالإضافة إلى ممثلات وممثلين عن المنظمات غير الحكومية، لم يكن التنوع في الاختصاصات المهنية والاجتماعية للأعضاء غائبا عن فريق عمل إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

مقتضيات الدستور الجديد، التي تحث على تمثيلية مغاربة الخارج في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكامة الجيدة، فتحت الباب أمام هذه الشريحة من المواطنين لكي تنال حظها كذلك عندما تم تعيين عضوين من المغاربة المقيمين بكل من فرنسا وسويسرا ضمن التشكيلة الجديدة.

ستة أشهر، التي أعقبت تعيين جلالة الملك لكل من إدريس اليزمي رئيسا، ومحمد الصبار أمينا عاما للمجلس، لم تكن بالنسبة للرجلين فترة راحة. سلسلة من المشاورات الموسعة مع هيئات المجتمع المدني، ومراسلات في الموضوع نحو أكثر من 250 جمعية وطنية، وعشرات اللقاءات التشاورية، جعلت الاختيار في ما تقدم لهما من ترشيحات مهمة صعبة.

التشكيلة، التي ضمت 44عضوا حاولت أن تحمل طابع التعددية، وأن تمتثل لمطلب العدد، وذلك من خلال التقيد بمسطرة التعيين كما حددها الظهير المؤسس: 8 أعضاء يعينهم جلالة الملك، ويعين رئيسا مجلسي البرلمان ثمانية، على أن يأتي 11 عضوا من المجتمع المدني، وهيئات المؤسسة الدينية العليا (عضوان)، والودادية الحسنية للقضاة (عضو واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13) عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية.

الدستور الجديد، ترك بصماته على تركيبة المجلس، فهو يضم 40 في المائة من النساء، تكريسا للمبدأ الدستوري «الثلث في أفق المناصفة».

◄ ياسين قُطيب

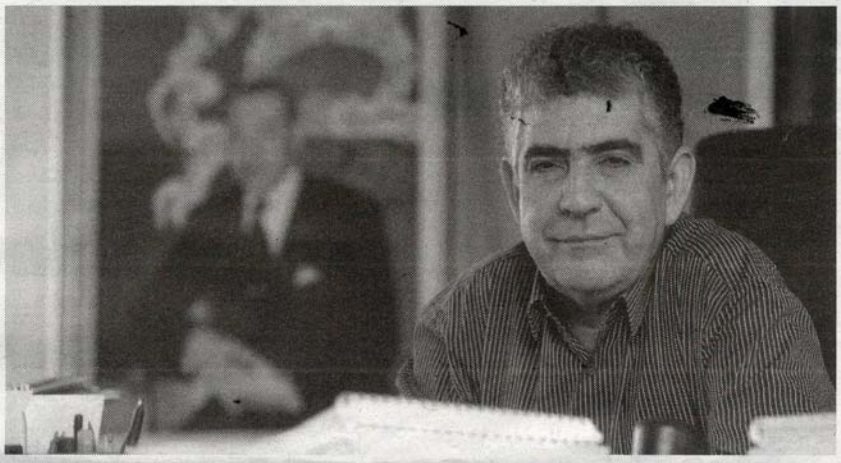

إدريس اليزمي

تشكيلة المجلس الجديدة

مريم خروز، نور الدين مؤدب، محمد الصغير جنجار، نجاة المكاوي، سعيد بنعربية، نجاة معلا امجيد، إيلي البان، السعدية وضاح، عبد الرحيم قاسو، جميلة السيوري، ربيعة الناصري، سمية العمراني، حورية السلاميالحبيب بلكوش، عبد السلام شفشاوني موساوي، عمر بطاس، أحمد برقية سعيد راجي، نعيمة خلدون، نزهة العلوي، محمد عياط السعدية بلمير، مصطفى العراقي، عبد الحق العزيز، هنو علالي، محمد الدرويش، زينب العدوي أحمد عبادي، عبد الحق العياسي بالإضافة إلى عضوا 13 من رؤساء اللجان الجهوية.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان

نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم 5982بتاريخ فاتح ذو القعدة 1432ه الموافق ل 29شتنبر , 2011تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

وضمت التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان 44عضوا. وتتميز هذه التشكيلة بالتعددية، بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف جلالة الملك (8أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (8أعضاء)، والمجتمع المدني (11عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية البالغ عددها ثلاثة عشر لجنة جهوية تمارس نفس صلاحيات المجلس الوطني على الصعيد الجهوي.

وعلى مستوى النوع تضم التشكيلة الجديدة 40في المائة من النساء تعزيزا لمبدأ المساواة، كما نصت على ذلك مقتضيات الدستور الجديد. فيما نالت الجالية المغربية المقيمة بالخارج مقعدين، حيث تم تعيين عضوين من المغاربة المقيمين بكل من فرنسا وسويسرا. وفيما يلي تشكيلة المجلس:

Revue de Presse du Conseil National des

ثمانية أعضاء معينون من طرف جلالة الملك :

– السيدة مريم خروز ,صحفية ,مراسلة لمجلة (الإكسبريس الدولية) ,وصحفية متعاونة مع مجلة (إكنوميا) ,وأسبوعية (لوسوار إيكو).

– السيد نور الدين مؤدب ,الرئيس المؤسس للجامعة الدولية للرباط ,أستاذ بالجامعات الفرنسية.

– السيد محمد الصغير جنجار ,حاصل على الدكتوراه في الأنتروبولوجيا ونائب مدير مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدارالبيضاء. يشرف على مجلة (مقدمات) الصادرة في الدارالبيضاء.

– السيدة نجاة المكاوي ,أستاذة الاقتصاد بجامعة باريس دوفين ,وجامعة أوكسفورد وجامعة فارفيك. مستشارة لدى العديد من المؤسسات من ضمنها صندوق الإبداع والتدبير.

– السيد سعيد بنعربية رجل قانون ,مستشار قانوني باللجنة الدولية للحقوقيين ,وهي منظمة غير حكومية عالمية تعنى بحقوق الإنسان مقرها بجنيف.

– السيدة نجاة معلا امجيد ,طبيبة أطفال ,مؤسسة جمعية (بيتي). مقرر خاص للأمم المتحدة حول الاتجار في الأطفال واستغلالهم في البغاء ,وعضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

– السيد إيلي الباز ,أستاذ للقانون بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

– السيدة السعدية وضاح ,محامية ,عضو بجمعية للدفاع عن حقوق النساء بالدار البيضاء.

11 عضوا مقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية النشيطة في مجال حقوق الإنسان

– السيد عبد الرحيم قاسو ,مهندس معماري ,رئيس جمعية (ذاكرة الدار البيضاء) وجمعية (البناء الثقافي).

– السيدة جميلة السيوري ,محامية ,ونائبة رئيس جمعية عدالة.

– السيدة ربيعة الناصري ,رئيسة سابقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان ,أستاذة جامعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

– السيدة الزوهرة صديق ,نائبة رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء ,منسقة النسيج الجمعوي للنساء وعضو بالعديد من اللجان المعنية لحقوق النساء والأطفال.

– السيدة سمية العمراني ,موظفة ,عضو الهيئة الاستشارية لجمعية (الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان) وعدة جمعيات تختص بالدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

– السيدة حورية السلامي: المديرة التنفيذية لمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ,عضو لجنة التنسيق لعائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب.

– السيد الحبيب بلكوش: رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية.

– السيد عبد السلام شفشاوني موساوي ,أستاذ ,عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.

– السيد عمر بطاس ,أستاذ بكلية الطب بالدار البيضاء والمركز الإستشفائي الجامعي ابن رشد ,عضو في عدة جمعيات طبية ,خبير سابق لدى هيأة الإنصاف والمصالحة والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان.

– السيد أحمد برقية: مفتش رئيسي ,رئيس مصلحة تكوين المكونين بمديرية محاربة الأمية,عضو مؤسس ونائب رئيس منتدى إعاقات وحقوق.

– السيد سعيد راجي ,المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل.

أربعة أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس النواب

– السيدة نعيمة خلدون ,حاصلة على دبلوم المدرسة العليا للأساتذة في الفلسفة ,برلمانية ,رئيسة منتدى النساء البرلمانيات ورئيسة منظمة المرأة الإستقلالية.

– السيدة نزهة العلوي ,محامية ,نائبة برلمانية ,عضو مؤسسة لاتحاد العمل النسائي ,منسقة شبكة نساء من أجل نساء ,مديرة مركز الاستماع النجدة لدعم النساء والأطفال ضحايا العنف.

–السيد محمد عياط ,مستشار قانوني رئيسي لدى مكتب الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ,حاصل على دكتوراة الدولة في القانوني الجنائي وعلم الإجرام.

– السيدة السعدية بلمير ,مستشارة بديوان وزير العدل.

Revue de Presse

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounataf.ma

حاصلة على الدكتوراة في القانون ,خبيرة لدى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

أربعة أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس المستشارين

– السيد مصطفى العراقي ,عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية ,عضو المكتب الوطني لجمعية حركة الطفولة الشعبية.
–السيد عبد الحق العزيزي ,عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب ,محامي ,عضو جمعية هيئات المحامين بالمغرب وعضو مكتب اتحاد المحامين العرب.
– السيدة هنو علالي ,عن الهيئة الوطنية للأطباء ,عضو مكتب الهيئة الوطنية للأطباء وعضو جمعية دعم تمدرس الفتاة القروية.
– السيد محمد الدرويش ,عن النقابة الوطنية للتعليم العالي, أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ,الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي ورئيس الاتحاد المغاربي لنقابات التعليم العالي.

عضوان مقترحان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا

– السيدة زينب العدوي ,قاضية ,من المجلس الجهوي للحسابات بالرباط.
– السيد أحمد عبادي ,الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء, حاصل على دكتوراة الدولة في الدراسات الإسلامية بجامعة القاضي عياض بمراكش.

عضو مقترح من طرف الوداديةالحسنية للقضاة

– السيد عبد الحق العياسي ,الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء ,رئيس الوداديةالحسنية للقضاة.

13 من رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

– جهة الرباط ?القنيطرة = الرئيس: السيد عبد القادر ازريع, عضو سابق بمجلس المستشارين ,عضو سابق باللجنة الخاصة للتربية والتكوين وعضو ناشط بالمنتدى الاجتماعي الدولي.
– جهة فاس ?مكناس = الرئيس: السيد عبد المجيد المكني, منسق جهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بالجهة ,عضو الشبكة

Revue de ... Homme

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

الدولية (بيبل هيلت موفمنت) لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

-جهة مراكش = الرئيس: السيد محمد مصطفى لعريسة, حاصل على الدكتوراة في الفلسفة ,أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش متعاون مع العديد من المجلات.

- جهة الدار البيضاء ?سطات = الرئيسة: السيدة سميشة رياحة ,نائبة رئيسة جمعية الدفاع عن حقوق النساء.

- جهة الراشيدية ?ورزازات = الرئيسة: السيدة فاطمة عراش, محامية ,رئيسة شبكة جمعيات التنمية بواحات الجنوب الشرقي, رئيسة فرع الراشيدية لاتحاد العمل النسائي وعضو مكتبه الوطني وناشطة في العديد من الجمعيات لمناهضة العنف ضد الأطفال.

-جهة بني ملال -خريبكة = الرئيس: السيد علال البصراوي, محامي ,عضو سابق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو بالمكتب الوطني للهيئة المغربية لحقوق الإنسان .

-جهة وجدة ?فكيك = الرئيس: السيد محمد العمرتي ,حاصل على الدكتوراه في القانون ,أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة , مدير مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وفي الجمعية المغربية للقانون الدستوري .

-جهة طانطان - كلميم = الرئيس: السيد توفيق برديجي, متصرف بجماعة المرسى ,كاتب عام شبكة جمعيات الساقية الحمراء للتنمية والديمقراطية ورئيس جمعية طان طان للتنمية.

-جهة أكادير = الرئيس: السيد محمد شارف ,استاذ بجامعة إبن زهر ,باحث في الجغرافيا ,صدرت له عدة مؤلفات ,مدير مختبر البحث (أورميس) ,اختصاصي في التهيئة والهجرات ,مسؤول مهرجان السينما والهجرة بأكادير.

- جهة طنجة-تطوان = الرئيسة: السيدة سلمى الهاشمي, قرينة الطود ,أستاذة جامعية في الفيزياء ,عضو مؤسس لمنظمة العفو الدولية-فرع المغرب.

-جهة الحسيمة ?الناضور = الرئيسة: السيدة سعاد الإدريسي ,محامية ,مناضلة جمعوية.

- جهة العيون ?السمارة = الرئيس: السيد محمد سالم الشرقاوي ,تقني ,مناضل جمعوي ورئيس المكتب الجهوي للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان منذ 2008.

-جهة الداخلة -أوسرد = الرئيس: السيد محمد الأمين السملالي: موظف ,رئيس جمعية المبادرة للبيئة.

Revue de Presse

المساء
ALMASSAE

في ندوة فكرية حول «الحركة الحقوقية في المغرب بعد دستور فاتح يوليوز»

الرميد يندد باعتقال رشيد نيني ويقول إنه غير متفائل بعمل مجلس اليزمي

المساء

أكد مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، أن الدستور الجديد متقدم جدا، لكنه لن يصل مداه ما دام هناك التفاف عليه من قبل جهات عدة، مشيرا إلى أن هناك تنزيلا متخلفا للدستور عبر بعض الممارسات والإجراءات، من قبيل منح الصفة الضبطية لجهاز المخابرات وكذا ضرب المعطلين وما شهدته مدينة آسفي من أحداث أدت إلى مقتل كمال العماري، إضافة إلى «قمع» حركة 20 فبراير.

وندد الرميد، في ندوة فكرية حول «الحركة الحقوقية بالمغرب بعد دستور فاتح يوليوز»، يوم الجمعة الماضي في الرباط، باعتقال رشيد نيني، مدير نشر «المساء»، الذي أمضى أزيد من خمسة أشهر من الاعتقال، إلى جانب متابعة كل من إدريس شحتان وعبد العزيز توكاس.

وقال رئيس منتدى الكرامة والقيادي في حزب العدالة والتنمية إنه «غير متفائل بعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، الذي تداولت أنباء عن إقصائه الإسلاميين من تركيبته.

أما مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، فأكد أنه من ضمانة الدستور الجديد ربط المسؤولية بالمحاسبة، مشيرا إلى أن حركة 20 فبراير ما زالت عدو الدولة الرئيسي».

وقد ركزت مختلف المداخلات على ضرورة التنزيل الأمثل

Revue de Presse des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

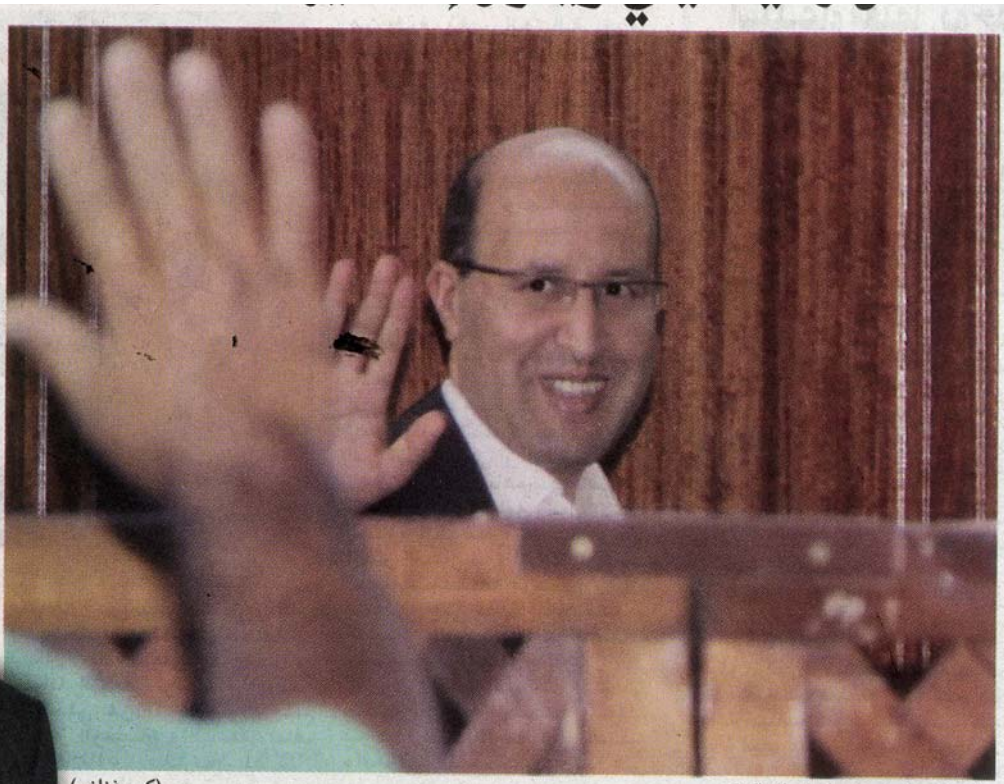

رشيد نيني في إحدى جلسات المحاكمة (كريم فزازي)

للدستور الجديد، خاصة في شقه المتعلق بحقوق الإنسان، والتي تتمحور حول ربط مبدأ المسؤولية بالمحاسبة واستقلالية ونزاهة القضاء وخلق الشروط المناسبة لإفراز مؤسسات منتخبة ديمقراطيا لها القدرة على الفعل.

وتحدث المشاركون في الندوة، التي نظمتها العصبة المغربية لحقوق الإنسان، عن ضرورة التعبئة من أجل استكمال تنفيذ ما تبقى من توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة والعمل على توحيد مطالب ومواقف الحركة الحقوقية وتعزيز عملها المشترك.

ويشكل اللقاء، حسب المتدخلين، محطة مهمة بالنسبة إلى الحركة الحقوقية من أجل تعزيز النقاش العمومي حول موضوع حقوق الإنسان، خاصة أن الائتلاف الوطني للجمعيات الحقوقية يشتغل في أفق تحيين الميثاق الوطني لحقوق الإنسان وإيجاد السبل الكفيلة لإنجاح الأعمال المشتركة.

وقد شارك في هذا اللقاء كل من محمد زهاري، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وخديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وبودريس بولعيد، عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ومصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، ومحمد النوحي، رئيس الهيأة المغربية لحقوق الإنسان، وعبد العزيز النويضي، رئيس جمعية «عدالة».

مصطفى الرميد

Revue de Presse

LE SOIR

Une nouvelle équipe pour le CNDH

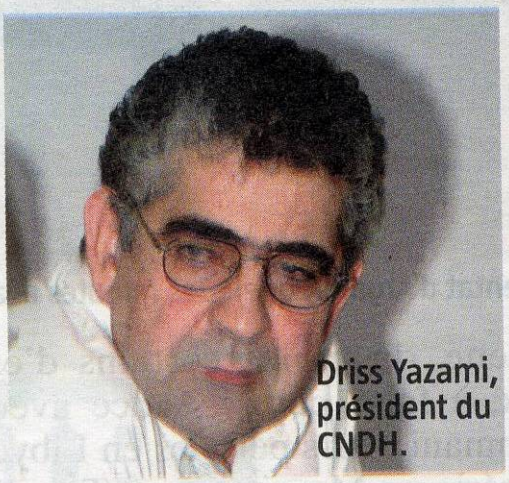
Driss Yazami, président du CNDH.

La composition du CNDH vient d'être révélée. Le tour de table de l'instituion des droits de l'Homme compte désormais 44 personnes, dont de nouveaux venus : huit membres ont été nommés par le roi Mohammed VI et onze ont été proposés par les ONG doits-de-l'hommistes. Les présidents des deux Chambres du Parlement ont proposé chacun quatre noms, alors que les instances religieuses supérieures ont suggéré deux membres. L'Amicale Hassania des magistrats a pour sa part proposé un seul nom. Les treize présidents des Commissions régionales des droits de l'Homme complètent cette composition qui compte aujourd'hui parmi ses rangs, Meryem Khrouz, une collaboratrice du Soir échos.

Revue de Presse du Co

بيان اليوم

التركيبة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تعكس الحرص على مواكبة مكتسبات الدستور الجديد

تنطوي التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستجدات مهمة تعكس الحرص على مواكبة المكتسبات التي جاء بها الدستور الجديد على مستوى التعددية وتمثيلية المجتمع المدني والمرأة، وكذا على مستوى القرب وتنوع مؤهلات مغاربة العالم وإدماجهم.

وتتمثل إحدى السمات البارزة التي تميز هذه البنية الجديدة، التي تتشكل من 44 عضوا، في إجراء سلسلة من المشاورات الموسعة مع هيئات المجتمع المدني، حيث وجهت مراسلات في الموضوع إلى أكثر من 250 جمعية وطنية وكان الرد إيجابيا من طرف تلك الجمعيات باستثناء أربعة منها. كما تظمت لهذه الغاية عشرات اللقاءات التشاورية جعلت الاختيار في ما تقدم من ترشيحات مهمة جد صعبة.

وتشكل التعددية ميزة أخرى لهذه التركيبة بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس (8 أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (8 أعضاء)، والمجتمع المدني (11 عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13) عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية لحقوق الإنسان.

ويتمثل الحرص على عنصر القرب في إنشاء، إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثلاثة عشر لجنة جهوية لحقوق الإنسان تمارس نفس صلاحيات المجلس الوطني على الصعيد الجهوي.

وتتكون هذه اللجن أساسا من ممثلي وممثلات هيئات المجتمع المدني من خلال جمعيات تهتم بحقوق الإنسان بشكل عام، أو متخصصة للدفاع عن حقوق بعض الفئات الخاصة (النساء، الأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة...)، وشخصيات أكاديمية واقتصادية. وهكذا سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حين تتشكل اللجان الجهوية، قد عبأ أكثر من 250 شخصا.

وبالإضافة إلى ذلك تضم التشكيلة الجديدة 40 في المائة من النساء تكريسا للمساواة، كما نصت على ذلك مقتضيات الدستور الجديد.

وتشمل التشكيلة الجديدة أعضاء مشهود لهم بالالتزام في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وشخصيات من ذوي الخبرة والعطاء المتميز في مجال البيئة وحقوق النساء، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يؤشر على تنوع مجالات التدخل في قضايا حقوق الإنسان.

وقد شهدت التركيبة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تجديدا واسعا حيث أنه يوجد فقط أربعة من الأعضاء الجدد كانوا ضمن التشكيلة السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهذا التجديد أملته ضرورة تنوع الاختصاصات المهنية والاجتماعية للأعضاء.

وهكذا تضم تشكيلة المجلس الجديدة، بالإضافة إلى البرلمانيين، أساتذة جامعيين، وأطرا جمعوية ونقابية، وشخصيات تزاول مهن حرة (محامون وأطباء، وصحفيون، وخبراء مغاربة) في منظومة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة، وممثلين وممثلات عن المنظمات غير الحكومية الدولية.

وقد نالت الجالية المغربية المقيمة بالخارج حظها في تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تم تعيين عضوين من المغاربة المقيمين بكل من فرنسا وسويسرا في التشكيلة الجديدة للمجلس، وذلك وفقا لمقتضيات الدستور الجديد، التي تحث على ضرورة تمثيلية هؤلاء في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكامة الجيدة.

أنظر ص 3

بيان اليوم

تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم 5982 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1432 هـ الموافق لـ 29 شتنبر 2011، تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي ما يلي لائحة الأعضاء الذين يتشكل منهم المجلس:

8 أعضاء معينون من طرف جلالة الملك

- السيدة مريم خروز، صحفية، مراسلة لمجلة (الإكسبريس الدولية)، وصحفية متعاونة مع مجلة (إكنوميا)، وأسبوعية (الوسوار إيكو).
- السيد نور الدين مؤدب، الرئيس المؤسس للجامعة الدولية للرباط، أستاذ بالجامعات الفرنسية.
- السيد محمد الصغير جنجار، حاصل على الدكتوراه في الأنتروبولوجيا ونائب مدير مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدارالبيضاء، يشرف على مجلة (مقدمات) الصادرة في الدار البيضاء.
- السيدة نجاة المكاوي، أستاذة الإقتصاد بجامعة باريس دوفين، وجامعة أوكسفورد وجامعة فارفيك، مستشارة لدى العديد من المؤسسات من ضمنها صندوق الإيداع والتدبير.
- السيد سعيد بنعربية، رجل قانون، مستشار قانوني باللجنة الدولية للحقوقيين، وهي منظمة غير حكومية عالمية تعنى بحقوق الإنسان مقرها بجنيف.
- السيدة نجاة معلا امجيد، طبيبة اطفال، مؤسسة جمعية (بيتي)، مقرر خاص للأمم المتحدة حول الاتجار في الأطفال واستغلالهم في البغاء، وعضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- السيد إيلي البار، أستاذ للقانون بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.
- السيدة السعدية وضاح، محامية، عضو بجمعية للدفاع عن حقوق النساء بالدار البيضاء.

4 أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس النواب.

- السيدة نعيمة خلدون، حاصلة على دبلوم المدرسة العليا للأساتذة في الفلسفة، برلمانية، رئيسة منتدى النساء البرلمانيات ورئيسة منظمة المرأة الاستقلالية.
- السيدة نزهة العلوي، محامية، نائبة برلمانية، عضو مؤسسة لاتحاد العمل النسائي، منسقة شبكة نساء من أجل نساء، مديرة مركز الاستماع النجدة لدعم النساء والأطفال ضحايا العنف.
- السيد محمد عياط، مستشار قانوني رئيسي لدى مكتب الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حاصل على دكتوراة الدولة في القانوني الجنائي وعلم الإجرام.
- السيدة السعدية بلمير، مستشارة بديوان وزير العدل، حاصلة على الدكتوراة في القانون، خبيرة لدى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

4 أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس المستشارين

- السيد مصطفى العراقي، عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، عضو المكتب الوطني لجمعية حركة الطفولة الشعبية.
- السيد عبد الحق العزيزي، عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، محام، عضو جمعية هيئات المحامين بالمغرب وعضو مكتب اتحاد المحامين العرب.
- السيدة هنو علالي، عن الهيئة الوطنية للأطباء، عضو مكتب الهيئة الوطنية للأطباء وعضو جمعية دعم تمدرس الفتاة القروية.
- السيد محمد الدرويش، عن النقابة الوطنية للتعليم العالي، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي ورئيس الاتحاد المغاربي لنقابات التعليم العالي.

عضوان مقترحان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا

- السيدة زينب العدوي، قاضية، من المجلس الجهوي للحسابات بالرباط.
- السيد أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، حاصل على دكتوراة الدولة في الدراسات الإسلامية بجامعة القاضي عياض بمراكش.

عضو مقترح من طرف الوداية الحسنية للقضاة

Revue des droits de l'Homme

بيان اليوم

- السيد عبد الحق العياسي، الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، رئيس الودادية الحسنية للقضاة.

13 من رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

● جهة الرباط - القنيطرة:

السيد عبد القادر ازريع، عضو سابق بمجلس المستشارين، عضو سابق باللجنة الخاصة للتربية والتكوين وعضو ناشط بالمنتدى الاجتماعي الدولي.

● جهة فاس - مكناس:

السيد عبد المجيد المكني، منسق جهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بالجهة، عضو الشبكة الدولية (بيبل هيلب موفمنت) لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

● جهة مراكش:

السيد محمد مصطفى لعريسة، حاصل على الدكتوراة في الفلسفة، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش متعاون مع العديد من المجلات.

● جهة الدار البيضاء - سطات:

السيدة سميشة رياحة، نائبة رئيسة جمعية الدفاع عن حقوق النساء.

● جهة الراشيدية - ورزازات:

السيدة فاطمة عراش، محامية، رئيسة شبكة جمعيات التنمية بواحات الجنوب الشرقي، رئيسة فرع الراشيدية لاتحاد العمل النسائي وعضو مكتبه الوطني وناشطة في العديد من الجمعيات لمناهضة العنف ضد الأطفال.

● جهة بني ملال - خريبكة:

السيد علال البصراوي، محام، عضو سابق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو بالمكتب الوطني للهيئة المغربية لحقوق الإنسان.

● جهة وجدة - فكيك:

السيد محمد العمرتي، حاصل على الدكتوراه في القانون، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، مدير مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وفي الجمعية المغربية للقانون الدستوري.

● جهة طانطان - كلميم:

السيد توفيق بردبجي، متصرف بجماعة المرسى، كاتب عام شبكة جمعيات الساقية الحمراء للتنمية والديمقراطية ورئيس جمعية طان طان للتنمية.

● جهة أكادير:

السيد محمد شارف، أستاذ بجامعة إبن زهر، باحث في الجغرافيا، صدرت له عدة مؤلفات، مدير مختبر البحث (أورميس)، اختصاصي في التهيئة والهجرات، مسؤول بمهرجان السينما والهجرة بأكادير.

● جهة طنجة-تطوان:

السيدة سلمى الهاشمي، قرينة الطود، أستاذة جامعية في الفيزياء، عضو مؤسس لمنظمة العفو الدولية-فرع المغرب.

● جهة الحسيمة - الناضور:

السيدة سعاد الإدريسي، محامية، مناضلة جمعوية.

جهة العيون - السمارة:

السيد محمد سالم الشرقاوي، تقني، مناضل جمعوي ورئيس المكتب الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ 2008.

● جهة الداخلة - أوسرد:

السيد محمد الأمين السملالي: موظف، رئيس جمعية المبادرة للدفاع.

- 11 عضوا مقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية النشيطة في مجال حقوق الإنسان.

- السيد عبد الرحيم قاسو، مهندس معماري، رئيس جمعية (ذاكرة الدار البيضاء) وجمعية (البناء الثقافي).

- السيدة جميلة السيوري، محامية، ونائبة رئيس جمعية عدالة.

- السيدة ربيعة الناصري، رئيسة سابقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، أستاذة جامعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

- السيدة الزوهرة صديق، نائبة رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء، منسقة النسيج الجمعوي للنساء وعضو بالعديد من اللجان المعنية لحقوق النساء والأطفال.

- السيدة سمية العمراني، موظفة، عضو الهيئة الاستشارية لجمعية (الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان) وعدة جمعيات تختص بالدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

- السيدة حورية السلامي: المديرة التنفيذية لمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، عضو لجنة التنسيق لعائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب.

- السيد الحبيب بلكوش: رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية.

- السيد عبد السلام شفشاوني موساوي، أستاذ، عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.

- السيد عمر بطاس، أستاذ بكلية الطب بالدار البيضاء والمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد، عضو في عدة جمعيات طبية، خبير سابق لدى هيأة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

- السيد أحمد برقية: مفتش رئيسي، رئيس مصلحة تكوين المكونين بمديرية محاربة الأمية، عضو مؤسس ونائب رئيس منتدى إعاقات وحقوق.

- السيد سعيد راجي، المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل.

Revue de

التجديد

إقصاء التوجه الإسلامي من تمثيلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان!

الرميد: الإقصاء ليس وليد اليوم، بل لاحظناه في تغييب الحساسية الإسلامية من عدد من المجالس والمؤسسات الاستشارية

مصدر من المجلس: المجلس سيتحدث عن معايير التعيين بعد عملية تنصيب المجلس وسيصدر بيانا يوضح من خلالك حيثيات الملف

أكد مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الانسان، أن هناك إقصاءا منهجيا «ومدروسا» للإسلاميين في مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية. وشدد الرميد، في معرض قراءته لتشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان التي صدرت بالجريدة الرسمية، في عددها رقم 5982 المؤرخ في الـ29 من شتنبر المنصرم، أن هناك جهات متنفذة في الدولة تريد ايصال رسالة إلى الاسلاميين مفادها» أيها الإسلاميون كلمتكم لا ينبغي أن تسمع في هذه البلاد». واعتبر الرميد عدم تمثيلية منتدى الكرامة لحقوق الانسان ضمن تشكيلة المجلس يدخل في سياق التهميش وإقصاء الحساسية الإسلامية من خدمة قضايا بلدها. وذهب الرميد إلى أن هذا الإقصاء ليس وليد اليوم، بل لاحظناه، يضيف رئيس منتدى الكرامة، في تغييب الحساسية الإسلامية من عدد من المجالس والمؤسسات الاستشارية، منها «الهاكا» ولجنة إعداد دستور 2011، واللجنة المكلفة بالجهوية، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وقبل ذلك تغييب شخصيات ذات التوجه الإسلامي من هيئة الانصاف والمصالحة. وذهب الرميد إلى أن تغييب الحساسية الإسلامية من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، لم يقتصر على الجمعيات الحقوقية المشتغلة وفق مرجعية إسلامية، بل امتد إلى الهيئات النسائية ذات النفس الإسلامي.

البقية ص: 3

التجديد

إقصاء التوجه الإسلامي من تمثيلية المجلس الوطني لحقوق الإنسان!

تتمة صفحة 1

وتساءل الرميد: إذا كان المجلس الحالي قد ضم حساسيات يسارية وعلمانية(باعتبار أنه لايتحدث عن أطراف حزبية) فلماذا لم تضم التشكيلة من أصل 44 عضو شخصية ذو حساسية إسلامية نابعة من المجتمع. معتبرا أن العضوين ذوو الحساسية الإسلامية في المجلس يمثلون الهيئة الدينية الرسمية. وتساءل أيضا: لماذا مثلث الهيئات النسائية ذات المرجعية العلمانية اليسارية وتم تغييب منظمة تجديد الوعي النسائي ومنتدى الزهراء للمرأة المغربية مثلا؟ ثم لماذا مثلث أحزاب الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والأصالة والمعاصرة بطرق غير مباشرة ولم يتم تمثيل حزب العدالة والتنمية بنفس الصيغة؟ إنها سياسة عامة تحاول تهميش الطرف الإسلامي من بناء الدولة. وتساءل الرميد: أليس نفس الإعداد للانتخابات المقبلة يكرس نفس المنطق في التعامل مع حساسية ذات أثر مهم داخل المجتمع؟من جهة أخرى، أكد مصدر مسؤول من داخل المجلس الوطني لحقوق الانسان، على أن المجلس توصل بمايزيد من 165 ترشيح للعضوية، وكان أمام المجلس اختيار 11 شخصية، متسائلا: كيف يمكن إرضاء كل التوجهات والحساسيات. منبها إلى أن ليس هناك أي إقصاء للإسلاميين «بشكل مسبق وممنهج». وقال المصدر: المجلس سيتحدث عن معايير التعيين بعد عملية تنصيب المجلس وسيصدر بيانا يوضح من خلاله حيثيات الملف. وقال المصدر: العصبة المغربية لحقوق الانسان لم يتم تمثيلها أيضا. وإرضاء الجميع متعذر.

وتضم البنية الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الانسان 44 عضوا. ويتم التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، من طرف جلالة الملك (8 أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيس مجلس النواب (8 أعضاء)، ورئيس مجلس المستشارين (4 أعضاء) والمجتمع المدني (11 عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13) عضوا بصفتهم رؤساء للجن الجهوية. ويأتي الكشف رسميا عن تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فيؤ سياق تنزيل مقتضيات دستور 2011، ولكن الملاحظ من تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن أحزاب معينة مثلث بشكل غير مباشر بأكثر من شخصيتين. كما يسجل حضور التوجه اليساري العلماني بشكل «سافر وغالب» في تشكيلة المجلس، الذي ينص جوهر دستور 2011، على ضرورة إخراج مؤسسات ومجالس الحكامة وهيئات التقنين بشكل يعزز الديمقراطية التشاركية وتمثيلية كل حساسيات المجتمع.

علي الباهي

Revue de l'Homme

الشروق

تم الإعلان رسميا بالجريدة الرسمية عن التشكيلة النهائية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، والتي تضم 44 عضوا تم الإتفاق بشأنهم بعد مشاورات واسعة باشرها المجلس مع هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية النشيطة في مجال حقوق الإنسان.

بعد مشاورات واسعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعلن عن لائحة أعضائه

■ نعيمة المباركي

44 عضوا هم أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذين تم الاتفاق بشأنهم بعد مشاورات واسعة باشرها المجلس مع هيئات المجتمع المدني، حيث وجهت مراسلات في الموضوع إلى أكثر من 250 جمعية وطنية وكان الرد إيجابيا من طرف تلك الجمعيات باستثناء أربعة منها، كما نظمت لهذه الغاية عشرات اللقاءات التشاورية جعلت الاختيار في ما تقدم من ترشيحات مهمة صعبة. وتضم التشكيلة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على مستجدات مهمة تعكس الحرص على مواكبة المكتسبات التي جاء بها الدستور الجديد على مستوى التعددية وتمثيلية المجتمع المدني والمرأة، وكذا على مستوى القرب وتنوع مؤهلات مغاربة العالم وإدماجهم.

إلى ذلك شكلت التعددية الميزة الرئيسية لتركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالنظر إلى مسطرة التعيين التي حددها الظهير المؤسس للمجلس، والتي تتم من طرف الملك محمد السادس (8 أعضاء)، والعديد من المؤسسات: رئيسا مجلسي البرلمان (8 أعضاء)، والمجتمع المدني (11 عضوا)، والهيئات المؤسسية الدينية العليا (عضوان)، والوداية الحسنية للقضاة (عضوا واحد)، إضافة إلى عضوية الوسيط وثلاثة عشر (13 عضوا) بصفتهم رؤساء للجن الجهوية.

ويتمثل الحرص على عنصر القرب في إنشاء، إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ثلاث عشرة لجنة جهوية لحقوق الإنسان تمارس نفس صلاحيات المجلس الوطني على الصعيد الجهوي.

وتتكون هذه اللجن أساسا من ممثلي وممثلات هيئات المجتمع المدني من خلال جمعيات تهتم بحقوق الإنسان بشكل عام، أو متخصصة للدفاع عن حقوق بعض الفئات الخاصة (النساء، الأطفال، الأشخاص ذوي الإعاقة...)، وشخصيات أكاديمية واقتصادية،

Revue de Presse des droits de l'Homme

الشروق

وبالإضافة إلى ذلك تضم التشكيلة الجديدة 40 في المائة من النساء تكريسا للمساواة، كما نصت على ذلك مقتضيات الدستور الجديد.

وتشمل التشكيلة الجديدة أعضاء مشهود لهم بالالتزام في مجال الحقوق المدنية والسياسية، وشخصيات من ذوي الخبرة والعطاء المتميز في مجال البيئة وحقوق النساء، وحقوق الطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يؤشر على تنوع مجالات التدخل في قضايا حقوق الإنسان.

تشمل التشكيلة الجديدة أعضاء مشهود لهم بالالتزام في مجال الحقوق المدنية والسياسية وشخصيات من ذوي الخبرة في مجال البيئة وحقوق النساء والطفل.

كما شهدت التركيبة الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان تجديدا واسعا حيث أنه يوجد فقط أربعة من الأعضاء الجدد كانوا ضمن التشكيلة السابقة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وهذا التجديد أملته ضرورة تنوع الاختصاصات المهنية والاجتماعية للأعضاء. وهكذا تضم تشكيلة المجلس الجديدة، بالإضافة إلى البرلمانيين، أساتذة جامعيين، وأطرا جمعوية ونقابية، وشخصيات تزاول مهن حرة (محامون وأطباء) وصحفيين، وخبراء مغاربة في منظومة حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة، وممثلين وممثلات عن المنظمات غير الحكومية الدولية.

كما نالت الجالية المغربية المقيمة بالخارج حظها في تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث تم تعيين عضوين من المغاربة المقيمين بكل من فرنسا وسويسرا في التشكيلة الجديدة للمجلس، وذلك وفقا لمقتضيات الدستور الجديد، التي تحث على ضرورة تمثيلية هؤلاء في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والحكامة الجيدة.

يشار إلى أنه نشر بالجريدة الرسمية، في عددها رقم 5982 المؤرخ في الـ29 من شتنبر المنصرم، مجموع تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ووفقا لمضمون النشر، فإن ثمانية أعضاء عينهم الملك محمّد السادس هم مريم خروز، الصحفية مراسلة لمجلة «الإكسبريس الدولية» والمتعاونة مع مجلة «إكونوميا» و«أسبوعية لوسوار إيكو»، و نور الدين مؤدب، الرئيس المؤسس للجامعة الدولية للرباط والأستاذ بالجامعات الفرنسية، ومحمد الصغير جنجار، نائب مدير مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء والمشرف على مجلة «مقدمات» الصادرة بالدار البيضاء.

كما عيّن الملك كلا من نجاة المكاوي، أستاذة الاقتصاد بجامعة باريس دوفين وجامعة أوكسفورد وجامعة فارفيك ومستشارة لدى العديد من المؤسسات من ضمنها صندوق الإيداع والتدبير، وسعيد بنعربية، المستشار القانوني باللجنة الدولية للحقوقيين، و نجاة معلا امجيد، مؤسسة جمعية «بيتي» والمقرر الخاص بالأمم المتحدة حول الاتجار في الأطفال واستغلالهم جنسيا، وإيلي الباز، أستاذ للقانون بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، إضافة إلى السعدية وضاح، العضو بجمعية للدفاع عن حقوق النساء بالدار البيضاء، وضم المجلس 11 عضوا مقترحين من قبل «المنظمات غير الحكومية النشيطة في مجال حقوق الإنسان». ■

Revue de Presse du Cons

AL BAYANE

Composition du CNDH

Accompagner les apports de la nouvelle Constitution

La composition du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) apporte des nouveautés marquantes, dans le droit fil du souci d'accompagnement des apports de la nouvelle Constitution en termes de pluralisme, de représentativité de la société civile et de la femme, mais aussi de proximité, de diversité de profils et d'inclusion des Marocains du monde. L'un des traits saillants qui caractérisent cette structure, composée de 44 membres, se rapporte au processus qui a présidé à sa mise sur pied, à savoir une large consultation de la société civile. En effet, un courrier a été adressé à plus de 250 associations au niveau national, qui ont toutes répondu positivement à l'exception de quelques unes (moins de 4). C'est ainsi que ce processus a donné lieu à des dizaines de rencontres de concertation pour un choix, qui, de la sorte ne s'est pas avéré des plus aisés.

La pluralité constitue une autre marque distinctive de cette composition, au regard même des modalités de désignation prévues par le Dahir qui associent différentes institutions dans le choix des membres du CNDH. Les désignations sont en effet faites par Sa Majesté le Roi Mohammed VI (Huit membres) et par plusieurs autres institutions : les présidents des deux Chambres (Huit personnes), la société civile (Onze) les instances religieuses supérieures (Deux), l'Amicale Hassania des magistrats (Un), en plus du Médiateur et des treize présidents des commissions régionales qui siègent de droit.

L'impératif de proximité est illustré par la mise en place, aux côtés du Conseil national, de 13 Commissions régionales des droits de l'Homme ayant les mêmes prérogatives que l'entité centrale. Elles seront composées elles-mêmes majoritairement par la société civile : associations généralistes des droits de l'Homme ou spécialisées dans la défense des droits des catégories fragiles (femmes, enfants, handicapées...), des milieux académiques et économiques. Au total, une fois les commissions régionales installées, ce sont près de 250 personnes qui seront mobilisées par le nouveau Conseil national des droits de l'Homme. En outre, la nouvelle composition s'inscrit en droite ligne des nouvelles dispositions constitutionnelles qui consacrent la volonté d'aller vers la parité, en assurant une présence de la femme au sein du CNDH à hauteur de 40 pc. Le profil des membres dénote également une diversité d'engagements en matière des droits de l'Homme. Outre des militants connus pour leur engagement en matière de droits civils et politiques, la composition a inclus des personnalités connues pour leur expertise et engagement en faveur notamment de la défense des droits des femmes, des enfants, des handicapés et de l'environnement. Le CNDH a connu, à la faveur de nominations, un large renouvellement avec seulement quatre membres du nouveau Conseil qui siégeaient au CCDH, nouveauté adossée à l'impératif de consacrer une diversité socio-professionnelle.

Ainsi, le nouveau conseil comprend des parlementaires, des universitaires, des responsables associatifs ou syndicalistes, des membres des professions libérales (avocats, médecins), des journalistes, des experts marocains du système des Nations Unies des droits de l'Homme ou des ONG internationales. La communauté marocaine établie à l'étranger n'est pas en reste dans la composition du CNDH.

Conformément aux dispositions de la Constitution qui stipulent que les Marocains de l'étranger devraient être présents dans les institutions des droits de l'Homme et de bonne gouvernance, deux Marocains de l'étranger, vivant en Suisse et en France, ont désormais le privilège de siéger dans cette institution nationale.

Revue de Presse du Conseil

AL BAYANE

Composition du CNDH

Accompagner les apports de la nouvelle Constitution

La composition du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) apporte des nouveautés marquantes, dans le droit fil du souci d'accompagnement des apports de la nouvelle Constitution en termes de pluralisme, de représentativité de la société civile et de la femme, mais aussi de proximité, de diversité de profils et d'inclusion des Marocains du monde. L'un des traits saillants qui caractérisent cette structure, composée de 44 membres, se rapporte au processus qui a présidé à sa mise sur pied, à savoir une large consultation de la société civile. En effet, un courrier a été adressé à plus de 250 associations au niveau national, qui ont toutes répondu positivement à l'exception de quelques unes (moins de 4). C'est ainsi que ce processus a donné lieu à des dizaines de rencontres de concertation pour un choix, qui, de la sorte ne s'est pas avéré des plus aisés.

La pluralité constitue une autre marque distinctive de cette composition, au regard même des modalités de désignation prévues par le Dahir qui associent différentes institutions dans le choix des membres du CNDH. Les désignations sont en effet faites par Sa Majesté le Roi Mohammed VI (Huit membres) et par plusieurs autres institutions : les présidents des deux Chambres (Huit personnes), la société civile (Onze) les instances religieuses supérieures (Deux), l'Amicale Hassania des magistrats (Un), en plus du Médiateur et des treize présidents des commissions régionales qui siègent de droit.

L'impératif de proximité est illustré par la mise en place, aux côtés du Conseil national, de 13 Commissions régionales des droits de l'Homme ayant les mêmes prérogatives que l'entité centrale. Elles seront composées elles-mêmes majoritairement par la société civile : associations généralistes des droits de l'Homme ou spécialisées dans la défense des droits des catégories fragiles (femmes, enfants, handicapées...), des milieux académiques et économiques. Au total, une fois les commissions régionales installées, ce sont près de 250 personnes qui seront mobilisées par le nouveau Conseil national des droits de l'Homme. En outre, la nouvelle composition s'inscrit en droite ligne des nouvelles dispositions constitutionnelles qui consacrent la volonté d'aller vers la parité, en assurant une présence de la femme au sein du CNDH à hauteur de 40 pc. Le profil des membres dénote également une diversité d'engagements en matière des droits de l'Homme. Outre des militants connus pour leur engagement en matière de droits civils et politiques, la composition a inclus des personnalités connues pour leur expertise et engagement en faveur notamment de la défense des droits des femmes, des enfants, des handicapés et de l'environnement. Le CNDH a connu, à la faveur de nominations, un large renouvellement avec seulement quatre membres du nouveau Conseil qui siégeaient au CCDH, nouveauté adossée à l'impératif de consacrer une diversité socio-professionnelle.

Ainsi, le nouveau conseil comprend des parlementaires, des universitaires, des responsables associatifs ou syndicalistes, des membres des professions libérales (avocats, médecins), des journalistes, des experts marocains du système des Nations Unies des droits de l'Homme ou des ONG internationales. La communauté marocaine établie à l'étranger n'est pas en reste dans la composition du CNDH.

Conformément aux dispositions de la Constitution qui stipulent que les Marocains de l'étranger devraient être présents dans les institutions des droits de l'Homme et de bonne gouvernance, deux Marocains de l'étranger, vivant en Suisse et en France, ont désormais le privilège de siéger dans cette institution nationale.

Revue de Presse du Cons

أخبار اليوم المغربية

الدولة توجّه ضربة جديدة للإسلاميين وتخرجهم من مجلس حقوق الإنسان

■ الرباط يونس مسكين ■

تأكد رسميا خبر إقصاء الإسلاميين من التشكيلة الجديدة لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي انفردت «أخبار اليوم» بنشره قبل أيام. وجاءت لائحة الأعضاء الجدد للمجلس خالية من أي ممثل للهيئات المنتمية إلى الحركة الإسلامية، بعدما كان مصطفى الرميد، البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، ورئيس منتدى «الكرامة» لحقوق الإنسان، عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. فيما حضرت في التركيبة الجديدة للمجلس، مختلف الأطياف والتوجهات السياسية الأخرى، حيث عمل رئيس مجلس النواب، عبد الواحد الراضي، على اقتراح منحدرين من حزبه وحزب الاستقلال، أي كل من البرلمانيين نعيمة خلدون ونزهة العلوي؛ فيما حمل إليه رئيس المجلس إدريس اليازمي، الحبيب بلكوش، عضو المكتب الوطني لحزب الأصالة والمعاصرة، ورئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية. فيما أوضح مصدر مقرّب من مسؤولي المجلس، أن هؤلاء قدّموا ترشيحات لوجوه من الحركة الإسلامية، واتصلوا بها لهذا الغرض، إلا أن القرار النهائي جاء مفاجئا للجميع.

الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، عبد الإله بنكيران، قال إن السياسة لا تعرف منطق الصدقات، «وإذا اعتقد معدو هذه القرارات أن بإمكانهم الاستغناء عنا واستمروا في ما فعلوه منذ 10 سنوات، فإنهم مخطئون، وسياساتهم غير ناضجة وإقصائية». وعما إن كان يعتقد أن ما وصفه بـ«الإقصاء» سيطال الانتخابات المقبلة، قال بنكيران إن «الانتخابات معركة، أما إذا كانت مبنية على التعيينات والمنح «فغير يمشيو يبخرو بها»، وأتحدث هنا مع جميع من يعنيهم الأمر. حقنا سنعتزعه بمجهودنا وبالقانون، أما إذا أرادوا انتهاج أسلوب اللف والدوران، فليتحملوا مسؤوليتهم».

مصطفى الرميد الذي كانت جمعيته قد ردّت على مراسلة مجلس اليازمي، باقتراحها ثلاثة أسماء، هم كل من الرئيس مصطفى الرميد وعبد العالي حامي الدين ومحمد حقيقي؛ لتفاجأ في الأخير بعدم تعيين أي منهم؛ قال إن الأمر يتعلّق بـ«استمرار لمنطق الإقصاء الذي لاحظناه في تعيين أعضاء الهاكا ولجنة تعديل الدستور ولجنة الجهوية...». وذهب الرميد إلى أن «هذا الإقصاء يترجم اختيارات الدولة التي لا تريد أن يكون للإسلاميين رأي ولا وجود داخل المؤسسات». وأضاف أن جهات في الدولة «تكره الإسلاميين وتعمل على إقصائهم بطريقة منهجية».

إدريس اليازمي، رئيس المجلس، ومحمد الصبار، أمينه العام، لم يفاجئا الإسلاميين وحدهم بإقصائهم من عضوية المجلس، بل فاجؤوا بعض المكونات الحقوقية الكبرى مثل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، باستثناء الأسماء الثلاثة التي اقترحتها لعضوية المجلس. فيما فوجئت هيئات أخرى، برفض الاسم الذي اقترحته، واختيار الرئيس كعضو في المجلس دون استشارته. أمينة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، قالت إن المجلس الوطني للمنظمة اقترح ثلاثة أسماء على مجلس اليازمي، «والمجلس الوطني هو الذي سيعلق على القرار النهائي بعد اجتماعه».

حدة الجدل حول المجلس الذي تولى كل من اليازمي والصبار قيادته قبل شهور، سترتفع بعدما جعله القانون المنظم للاحظة الانتخابات، على رأس اللجنة المكلفة بهذه العملية، حيث كان القيادي في حزب العدالة والتنمية، الحبيب الشوباني، قد هاجم رئيس المجلس بشدة في الحلقة الأخيرة من برنامج «مواطن اليوم» الذي تبثه قناة «ميدي1 تي في»، وقال إن حزب العدالة والتنمية عندما اعترض على بعض القوانين الجديدة، ومنها قانون ملاحظة الانتخابات، «فلأن مجلسا مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ليس بالضرورة مجلسا محايدا، بل إن أعضاء المجلس بدءا بالرئيس، يدلون بتصريحات في قضايا عقدية ومن مسلمات المغاربة، ويعبر الرئيس عن مواقف إيديولوجية واضحة». وأضاف الشوباني أنه «لا يمكن اليوم أن نُثق في أن اللجنة التي ستعطي الاعتماد للمنظمات والجمعيات، من أجل ملاحظة الانتخابات، أن تعتبر معها رئاسة المجلس محايدة. وكان الأصوب أن يتحمل القضاء هذه المسؤولية لأنها تقنية ومرتبطة باحترام المعايير».

Revue de Presse du Conseil National

Aujourd'hui Le Maroc
ww

INSTANTANÉS

La nouvelle composition du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été publiée dans le Bulletin officiel numéro 5982 du 29 septembre 2011. L'un des traits saillants qui caractérisent cette structure, composée de 44 membres, se rapporte au processus qui a présidé à sa mise sur pied, à savoir une large consultation de la société civile. La pluralité constitue une autre marque distinctive de cette composition, au regard même des modalités de désignation prévues par le dahir, qui associent différentes institutions dans le choix des membres du CNDH. Les désignations sont en effet faites par Sa Majesté le Roi Mohammed VI (8 membres) et par plusieurs autres institutions : les présidents des deux Chambres (8 personnes), la société civile (11), les instances religieuses supérieures (2), l'Amicale Hassania des magistrats (1), en plus du Médiateur et des treize présidents des commissions régionales qui siègent de droit. L'impératif de proximité est illustré par la mise en place, aux côtés du Conseil national, de 13 Commissions régionales des droits de l'homme ayant les mêmes prérogatives que l'entité centrale. Au total, une fois les commissions régionales installées, ce sont près de 250 personnes qui seront mobilisées par le nouveau Conseil national des droits de l'Homme.

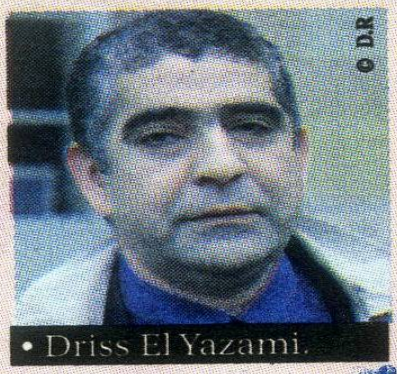

• Driss El Yazami.

القلم

تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الانسان في الجريدة الرسمية

نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم 5982 بتاريخ فاتح ذو القعدة 1432 ه الموافق ل 29 شتنبر 2011 ، تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان .

وفي ما يلي لائحة الأعضاء الذين يتشكل منهم المجلس :

× ثمانية أعضاء معينون من طرف جلالة الملك :

– السيدة مريم خروز، صحفية، مراسلة لمجلة ("الإكسبريس الدولية) ، وصحفية متعاونة مع مجلة (إكنوميا)، وأسبوعية (لوسوار إيكو).

– السيد نور الدين مؤدب، الرئيس المؤسس للجامعة الدولية للرباط، أستاذ بالجامعات الفرنسية.

× أربعة أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس النواب.

– السيدة نعيمة خلدون، حاصلة على دبلوم المدرسة العليا للأساتذة في الفلسفة، برلمانية، رئيسة منتدى النساء البرلمانيات ورئيسة منظمة المرأة الإستقلالية.

– السيدة نزهة العلوي، محامية، نائبة برلمانية، عضو مؤسسة لاتحاد العمل النسائي، منسقة شبكة نساء من أجل نساء، مديرة مركز الاستماع النجدة لدعم النساء والأطفال ضحايا العنف.

–السيد محمد عياط، مستشار قانوني رئيسي لدى مكتب الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حاصل على دكتوراة الدولة في القانوني الجنائي وعلم الإجرام.

– السيدة السعدية بلمير، مستشارة بديوان وزير العدل، حاصلة على الدكتوراة في القانون، خبيرة لدى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

× أربعة أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس المستشارين .

– السيد مصطفى العراقي، عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، عضو المكتب الوطني لجمعية حركة الطفولة الشعبية.

–السيد عبد الحق العزيزي، عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، محامي، عضو جمعية هيئات المحامين بالمغرب وعضو مكتب اتحاد المحامين العرب.

– السيدة هنو علالي، عن الهيئة الوطنية للأطباء، عضو مكتب الهيئة الوطنية للأطباء وعضو جمعية دعم تمدرس الفتاة القروية.

– السيد محمد الدرويش، عن النقابة الوطنية للتعليم العالي، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي ورئيس الاتحاد المغاربي لنقابات التعليم العالي.

×عضوان مقترحان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا .

– السيدة زينب العدوي، قاضية، من المجلس الجهوي للحسابات بالرباط.

– السيد أحمد عادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، حاصل على دكتوراة الدولة في الدراسات الإسلامية بجامعة القاضي عياض بمراكش.

×عضو مقترح من طرف الوداية الحسنية للقضاة .

– السيد عبد الحق العياسي، الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالدارالبيضاء، رئيس الوداية الحسنية للقضاة.

× 13 من رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان.

– جهة الرباط – القنيطرة:

الرئيس: السيد عبد القادر أزريع، عضو سابق بمجلس المستشارين، عضو سابق باللجنة الخاصة للتربية والتكوين وعضو ناشط بالمنتدى الاجتماعي الدولي.

– جهة فاس – مكناس:

الرئيس: السيد عبد المجيد المكني، منسق جهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بالجهة، عضو الشبكة الدولية (ببيل هيلت موفمنت) لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

–جهة مراكش:

الرئيس: السيد محمد مصطفى لعريسة، حاصل على الدكتوراة في الفلسفة، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش متعاون مع العديد من المجلات.

– جهة الدار البيضاء – سطات:

الرئيسة: السيدة سميشة رياحة، نائبة رئيسة جمعية الدفاع عن حقوق النساء.

– جهة الراشيدية – ورزازات:

الرئيسة: السيدة فاطمة عراش، محامية، رئيسة شبكة جمعيات التنمية بواحات الجنوب الشرقي، رئيسة فرع الراشيدية لاتحاد العمل النسائي وعضو مكتبه الوطني ونشطة في العديد من الجمعيات لمناهضة العنف ضد الأطفال.

–جهة بني ملال – خريبكة:

الرئيس: السيد علال البصراوي، محامي، عضو سابق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو بالمكتب الوطني للهيئة المغربية لحقوق الإنسان .

–جهة وجدة – فكيك:

الرئيس: السيد محمد العمّرتي، حاصل على الدكتوراه في القانون، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، مدير مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وفي الجمعية المغربية للقانون الدستوري .

–جهة طانطان – كلميم:

الرئيس: السيد توفيق بريديجي، متصرف بجماعة المرسى، كاتب عام شبكة جمعيات الساقية الحمراء للتنمية والديمقراطية ورئيس جمعية طان طان للتنمية.

–جهة أكادير:

الرئيس: السيد محمد شارف، استاذ بجامعة إبن زهر، باحث في الجغرافيا، صدرت له عدة مؤلفات، مدير مختبر البحث (أورميس)، اختصاصي في التهيئة والهجرات، مسؤول مهرجان السينما والهجرة بأكادير.

– جهة طنجة–تطوان:

الرئيسة: السيدة سلمى الهاشمي، قرينة الطود، أستاذة جامعية في الفيزياء، عضو مؤسس لمنظمة العفو الدولية–فرع المغرب.

–جهة الحسيمة – الناظور:

الرئيسة: السيدة سعاد الإدريسي، محامية، مناضلة جمعوية.

– جهة العيون – السمارة:

الرئيس: السيد محمد سالم الشرقاوي، تقني، مناضل جمعوي ورئيس المكتب الجهوي للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان منذ 2008.

–جهة الداخلة – أوسرد:

الرئيس: السيد محمد الأمين السملالي، موظف، رئيس جمعية المبادرة للبيئة.

– السيد محمد الصغير جنجار، حاصل على الدكتوراه في الأنتروبولوجيا ونائب مدير مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدارالبيضاء. يشرف على مجلة (مقدمات) الصادرة في الدارالبيضاء.

– السيدة نجاة المكاوي، أستاذة الاقتصاد بجامعة باريس دوفين، وجامعة أوكسفورد وجامعة فارفيك. مستشارة لدى العديد من المؤسسات من ضمنها صندوق الإيداع والتدبير.

– السيد سعيد بنعربية، رجل قانون، مستشار قانوني باللجنة الدولية للحقوقيين، وهي منظمة غير حكومية عالمية تعنى بحقوق الإنسان مقرها بجنيف.

– السيدة نجاة معلا امجيد، طبيبة أطفال، مؤسسة جمعية (بيتي). مقرر خاص للأمم المتحدة حول الاتجار في الأطفال واستغلالهم في البغاء، وعضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

– السيد إيلي الباز، أستاذ للقانون بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

– السيدة السعدية وضاح، محامية، عضو بجمعية للدفاع عن حقوق النساء بالدار البيضاء.

× 11 عضوا مقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية النشيطة في مجال حقوق الإنسان .

– السيد عبد الرحيم قاسو، مهندس معماري، رئيس جمعية (ذاكرة الدار البيضاء) وجمعية (البناء الثقافي).

– السيدة جميلة السيوري، محامية، ونائبة رئيس جمعية عدالة.

– السيدة ربيعة الناصري، رئيسة سابقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان، أستاذة جامعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

– السيدة الزوهرة صديق، نائبة رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء، منسقة النسيج الجمعوي للنساء وعضو بالعديد من اللجان المعنية لحقوق النساء والأطفال.

– السيدة سمية العمراني، موظفة، عضو الهيئة الاستشارية لجمعية (الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان) وعدة جمعيات تختص بالدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

– السيدة حورية السلامي: المديرة التنفيذية لمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، عضو لجنة التنسيق لعائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب.

– السيد الحبيب بلكوش: رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية.

– السيد عبد السلام شفشاوني موساوي، أستاذ، عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.

– السيد عمر بطاس، أستاذ بكلية الطب بالدار البيضاء والمركز الاستشفائي الجامعي ابن رشد، عضو في عدة جمعيات طبية، خبير سابق لدى هيأة الإنصاف والمصالحة والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان.

– السيد أحمد برقية: مفتش رئيسي، رئيس مصلحة تكوين المكونين بمديرية محاربة الأمية، عضو مؤسس ونائب رئيس منتدى إعاقات وحقوق.

– السيد سعيد راجي، المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل.

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستكمل هيكلته ويعقد اجتماعه الأول

مراسلة خاصة

يعقد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد غد الاربعاء، أول اجتماع له في صيغته الجديدة التي أقرها ظهير فاتح مارس الماضي، والذي أصبح بموجبه يتمتع باختصاصات واسعة في مجال حماية حقوق الانسان ورصد أوضاعها ومراقبتها ، والنظر في جميع حالات الخرق ودراستها ومعالجتها...

وقد صدرت يوم الجمعة الماضي بالجريدة الرسمية، لائحة أعضاء المجلس الذين تم تعيينهم حسب الظهير لمدة أربع سنوات وهم: مريم خروز، نور الدين مؤدب، محمد الصغير جنجار، نجاة المكاوي، سعيد بنعربية، نجاة معلا، إيلي الباز، السعدية وضاح (اختيروا من طرف جلالة الملك)، عبد الرحيم قاسو، جميلة السيوري، ربيعة الناصري، الزوهرة الصديق، سمية العمراني، حورية إسلامي، محمد الحبيب بلكوش، عبد السلام شفشاوني موساوي، عمر بطاس، احمد بالرقية، سعيد راجي (اقترحوا من قبيل المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الانسان)، نعيمة خلدون، نزهة العلوي، محمد عياط، السعدية بلمير (اقترحوا من طرف رئيس مجلس النواب)، المصطفى العراقي، عبد الحق العزيزي، هنو علالي، محمد الدرويش (اقترحوا من طرف رئيس مجلس المستشارين)، زينب العدوي، احمد عبادي (اقترحوا من قبل الهيئات المؤسسية الدينية العليا)، عبد الحق العياشي (مقترح من قبل الوداية الحسنية للقضاة).

كما تم تعيين رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الانسان، وهم أعضاء بالمجلس، ويهم الامر السادة: عبد القادر أزريع (اللجنة الجهوية الرباط، القنيطرة)، عبد المجيد المكناسي (فاس مكناس)، محمد مصطفى لعريسة (مراكش)، شميشة رباحة (الدار البيضاء، سطات) فاطمة عراش (الرشيدية ورزازات) علال البصراوي (بني ملال خريبكة)، سلمى الطود (طنجة)، محمد العمرتي (وجدة فكيك)، توفيق برديجي (طانطان كلميم)، محمد شارف (أكادير) سعاد الادريسي (الحسيمة، الناظور)، محمد سالم الشرقاوي (العيون سمارة) محمد الأمين السملالي (الداخلة، أوسرد).

القلم

حقوق الإنسان ومجلسها...

عادل بن حمزة

آخر ما كان ينتظره المتتبعون من تأخر إعلان تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، هو أن تكون آلية جديدة من الضبط والتحكم وإقصاء الآراء التي عبرت في أكثر من محطة عن ملاحظاتها لتطوير المنظومة المؤسساتية لحقوق الإنسان، لكن أغرب ما تضمنته التشكيلة هو إقصاء أول منظمة حقوقية في المغرب وشمال إفريقيا والشرق الأوسط وهي العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، هذه المنظمة التي فضلت دائما أن تشتغل باستقلالية عن الدولة وعن المنظمات الدولية حتى تكون وفية لمبادئ حقوق الإنسان بعيدا عن أي إعتبار، وداخليا كانت العصبة تنتصر لحقوق الإنسان دون رغبة في تحويل معاركها إلى مصدر لمكاسب سياسية أو مالية كما فعل البعض طيلة الثلاثيم سنة الأخيرة، وساهمت العصبة بروح إيجابية في كل المسار الذي أوصل المغرب إلى مؤسسة وطنية مستقلة نسبيا تدعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث ساهم اتطر العصبة في صياغة الميثاق الوطني لحقوق الإنسان وشارك في جميع صيغ المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، رغم النقاش الداخلي الذي كان حول جدوى المشاركة في مؤسسة استشارية، في الوقت الذي راكمت فيه بلادنا ما يكفي من الخبرة الضرورية للتوفر على مؤسسة وطنية مستقلة وفقا لمبادئ باريس، لكن رغم ذلك كانت الغالبية في المكتب المركزي والمجلس الإداري تنحوا في إتجاه دعم كل المبادرات والعمل على تطويرها من الداخل.

إذا توفر ما يكفي من الموضوعية ومن استحضار حقوف الإنسان دون غيرها، فإن العصبة يجب أن يكون لها موقعها الطبيعي في مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو موقع تستحقه والمستفيد الأول منه والأخير، هي منظومة حقوق الإنسان نفسها، بينما يشكل تغييبها تأكيدا لمن لازال بحاجة إلى تأكيد أن عددا من المؤسسات في المغرب أصبحت تخلق لتضم الأصدقاء والأصحاب وكأنهم رواد مقهى واحد، لكن الأخطر من كل ذلك هو أن يكون ميلاد مؤسسة وطنية تعنى بحقوق الإنسان يتم بخلفيات سياسية وإيديولوجية، فإقصاء العصبة التي تلقت طلبا رسميا من رئيس المجلس الوطني بإقتراح من يمثلها في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يعتبر إنتقاما منها لسببين رئيسيين، هذه مناسبة لإطلاع الرأي العام عليها، تلقت العصبة رسالة من السيد اليزمي في آخر ولاية المكتب المركزي السابق برئاسة الأستاذ عبدالقادر العلمي، وقد تضمنت رسالة السيد اليزمي طلبا بإقتراح ثلاثة أسماء كما جرت العادة في مثل هذه التعيينات، اجتمع المكتب التنفيذي ليقرر في الأمر، فإنقسم إلى فريقين الأول يقول بعدم الإستجابة للطلب ومقاطعة المجلس في صيغته الحالية التي جاءت دون طموحات العصبة ومختلف الفاعلين الحقوقيين، وفريق ثاني كانت وجهة نظره بأن العصبة أمنت دائما بالتدرج فيما يخص إصلاح منظومة حقوق الإنسان، وبالتالي فنزع الطابع الإستشاري والإقتراب من مبادئ باريس الخاصة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعيين شخصيتين تجمعهما بالعصبة محطات حقوقية كثيرة كلها عوامل تدفع العصبة إلى التجاوب مع دعوة المجلس، لكن المكتب التنفيذي بعد حسم موضوع المشاركة بالأغلبية إتفق بالإجماع على تقديم إسم واحد لشغل عضوية المجلس وليس ثلاثة أسماء كما جاء في رسالة السيد اليزمي، بدعوة أن العصبة هي من يقرر فيمن يمثلها، فتقرر إنتداب رئيس العصبة الحقوقي البارز عبدالقادر العلمي،

إلى حدود انتداب ممثل العصبة في المجلس الوطني كانت الأمور عادية، لكن التحول الذي يشكل الخلفية الرئيسية لإقصاء العصبة من التشكيلة المعلن عنها نهاية الأسبوع الماضي في الجريدة الرسمية، هو موقف العصبة من اللجنة الإستشارية لوضع الدستور الجديد للمملكة، حيث قرر المجلس الإداري بالأغلبية مقاطعة اللجنة التي جاءت وفق تركيبة سياسية وإيديولوجية تكررت بشكل ممل في كل المؤسسات والهيئات التي عرفها المغرب في العشر سنوات الأخيرة، وهي رسالة كانت موجهة لجهة الإقتراح وليس لجهة التعيين، حيث تفاعلت العصبة إيجابيا مع مبادرة الإصلاح الدستوري وأعلنت عن مذكرتها في ندوة صحافية بمقر النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

العصبة بكل تأكيد ليست بحاجة إلى عضوية المجلس الوطني لكي تستمر في مسيرتها النضالية من أجل حقوق الإنسان، وهي في نفس الوقت أكبر من تلك العضوية، لكن أن تتحول المؤسسات الوطنية التي من شأنها إحتضان إختلافاتنا ووجهات نظرنا المتعددة من القضايا نفسها، يبث الخوف في الغد ويعيد إخراج بعبع الشك من جحره، وهو ما ليس في صالح المغرب وتطور حقوق الإنسان به، المثير هو أن بعض الحساسيات حرص على تمثيلها بشكل بارز رغم أنها تنظيمات حديثة على حقوق الإنسان، وأعلبها جاء في ركاب الدعم السخي الذي تقدمه عدد من المنظمات الدولية.

العصبة ستبقى معتزة بإستقلاليتها وبإحترامها للنضال الحقوقي النبيل، وبكل اليقين الممكن فإن من كانت لهم البصمات الأخيرة على تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوجدون خارج الزمن الوطني، حيث الوطن اليوم بحاجة إلى كل أبنائه وليس تكريس نهج الإقصاء بما يحمله في المستقبل من أجيال ومواقف لن تكون أبدا رحيمة بمدبري وضعية حقوق الإنسان في بلادنا، وعليهم من اليوم تحمل هذا العمل الذي لن يكون سوى في الشارع، مادام البعض يتمتع بعقلية شوفينية ترفض أن يكون الحوار من داخل المؤسسات.

benhamza75@gmail.com

Revue de la Ligue Marocaine pour la Défense des Droits de l'Homme

العدالة والتنمية غاضب بسبب إقصائه من مجلس اليازمي

الإثنين, 03 تشرين1/أكتوبر 2011 00:47
موقع لكم

- لم يستطع حزب "العدالة والتنمية" الإسلامي عن إخفاء غضبه بسبب إقصائه من عضوية "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، الذي نشرت الجريدة الرسمية لائحة أعضائه الرسميين، ولم يظهر فيهم أي من إخوان عبد الإله بنكيران، الأمين العام للحزب الإسلامي.

ورغم أن المجلس الذي يوجد على رأسه إدريس اليازمي، استثنى أيضا من عضويته "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان" و"العصبة المغربية لحقوق الإنسان"، وهما من بين أكثر الهيئات الحقوقية مصداقية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، إلا ن حزب بنكيران كان هو أكثر المقصيين امتعاضا من قرار الإقصاء، هو و"منتدى الكرامة لحقوق الإنسان" المقرب من التجديد" "الإسلاميين. وقد عبر عن ذلك أحد أعضاء الحزب وأعضاء المنتدى، هو مصطفى الرميد، الذي صرح لجريدة المقربة من الحزب بأن "هناك جهات متنفذة داخل الدولة تريد إيصال رسالة إلى الإسلاميين مفادها، أيها الإسلاميون كلمتكم لاينبغي أن تسمع في هذه البلاد".

وفي نفس السياق اعتبرت جريدة "التجديد" في افتتاحيتها أن "قرارا من هذا النوع يمثل ضربة لإرادة الإنذماج المؤسساتي للحركة الإسلامية المشاركة... كما أنه يسير في اتجاه إضعاف قدرة النظام السياسي على توسيع دائرة اندماج مختلف التوجهات والتيارات الاجتماعية الموجودة في المجتمع والفاعلة في بنياته". وأضافت الجريدة "إن هذا المسار المقلق يقدم تجسيدا جليا لمنطق إقصائي ثبت فشله في دول أخرى... وخدم في نهاية المطاف التوجهات الرافضة للعمل المؤسساتي الشرعي وأدى إلى انحسار التوجهات المعتدلة في تلك الدول، وهو مسلط نرفض أن يستنسخ في بلادنا، ولن ننزلق إليه مهما كانت الظروف".

جريدة "أخبار اليوم" وصفت إقصاء الإسلاميين من مجلس اليازمي بـ"الضربة الجديدة" التي توجهها الدولة إلى الإسلاميين وأوردت تصريحات للرميد يقول فيها "إن استمرار منطق الإقصاء لاحظناه في تعيين أعضاء الهاكا ولجنة تعديل الدستور ولجنة الجهوية...". أما زعيمه في نفس الحزب، عبد الإله بنكيران فرد على لذات الجريدة عندما سألته عما إذا كان لايخشى أن يطال الإقصاء حتى الانتخابات المقبلة بالقول: "الانتخابات معركة، أما إذا كانت مبنية على التعيينات والمنح (فغير يمشو يبخرو بها)، وأتحدث هنا مع جميع من يعنيهم الأمر".

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الجريدة الرسمية تنشر لائحة أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان

الأحد 02 تشرين1/أكتوبر 2011 19:29
موقع لكم

نشرت الجريدة الرسمية في عددها رقم 5982 بتاريخ 29 سبتمبر 2011، تشكيلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وفي ما يلي لائحة الأعضاء الذين يتشكل منهم المجلس:

* ثمانية أعضاء معينون من طرف الملك بالإضافة إلى الرئيس والكاتب العام:

- مريم خروز، صحفية، مراسلة لمجلة (الإكسبريس الدولية)، وصحفية متعاونة مع مجلة (إكنوميا)، وأسبوعية (لوسوار إيكو).

- نور الدين مؤدب، الرئيس المؤسس للجامعة الدولية للرباط، أستاذ بالجامعات الفرنسية.

- محمد الصغير جنجار، حاصل على الدكتوراه في الأنتروبولوجيا ونائب مدير مؤسسة الملك عبد العزيز للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدارالبيضاء. يشرف على مجلة (مقدمات) الصادرة في الدارالبيضاء.

- نجاة المكاوي، أستاذة الاقتصاد بجامعة باريس دوفين، وجامعة أوكسفورد وجامعة فارفيك. مستشارة لدى العديد من المؤسسات من ضمنها صندوق الإيداع والتدبير.

- سعيد بنعربية، رجل قانون، مستشار قانوني باللجنة الدولية للحقوقيين، وهي منظمة غير حكومية عالمية تعنى بحقوق الإنسان مقرها بجنيف.

- نجاة معلا امجيد، طبيبة أطفال، مؤسسة جمعية (بيتي). مقرر خاص للأمم المتحدة حول الاتجار في الأطفال واستغلالهم في البغاء، وعضو سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

- إيلي الباز، أستاذ للقانون بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء.

- السعدية وضاح، محامية، عضو بجمعية للدفاع عن حقوق النساء بالدار البيضاء.

* 11 عضوا مقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية النشيطة في مجال حقوق الإنسان.

- عبد الرحيم قاسو، مهندس معماري، رئيس جمعية (ذاكرة الدار البيضاء) وجمعية (البناء الثقافي).

- جميلة السيوري، محامية، ونائبة رئيس جمعية عدالة.

- ربيعة الناصري، رئيسة سابقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب وعضو اللجنة التنفيذية للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، أستاذة جامعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.

- الزوهرة صديق، نائبة رئيسة فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق النساء، منسقة النسيج الجمعوي للنساء وعضو بالعديد من اللجان المعنية لحقوق النساء والأطفال.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

- سمية العمراني، موظفة، عضو الهيئة الاستشارية لجمعية (الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان) وعدة جمعيات تختص بالدفاع عن حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

- حورية السلامي: المديرة التنفيذية لمؤسسة ادريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، عضو لجنة التنسيق لعائلات مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب.

- الحبيب بلكوش: رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية.

- عبد السلام شفشاوني موساوي، أستاذ، عضو المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف.

- عمر بطاس، أستاذ بكلية الطب بالدار البيضاء والمركز الإستشفائي الجامعي ابن رشد، عضو في عدة جمعيات طبية، خبير سابق لدى هيأة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

- أحمد برقية: مفتش رئيسي، رئيس مصلحة تكوين المكونين بمديرية محاربة الأمية،عضو مؤسس ونائب رئيس منتدى إعاقات وحقوق.

- سعيد راجي، المدير التنفيذي للمرصد الوطني لحقوق الطفل.

* أربعة أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس النواب.

- نعيمة خلدون، حاصلة على دبلوم المدرسة العليا للأساتذة في الفلسفة، برلمانية، رئيسة منتدى النساء البرلمانيات ورئيسة منظمة المرأة الاستقلالية.

- نزهة العلوي، محامية، نائبة برلمانية، عضو مؤسسة لاتحاد العمل النسائي، منسقة شبكة نساء من أجل نساء، مديرة مركز الاستماع النجدة لدعم النساء والأطفال ضحايا العنف.

- محمد عياط، مستشار قانوني رئيسي لدى مكتب الوكيل العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حاصل على دكتوراة الدولة في القانوني الجنائي وعلم الإجرام.

- السعدية بلمير، مستشارة بديوان وزير العدل، حاصلة على الدكتوراة في القانون، خبيرة لدى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

* أربعة أعضاء مقترحون من طرف رئيس مجلس المستشارين .

- مصطفى العراقي، عن النقابة الوطنية للصحافة المغربية، عضو المكتب الوطني لجمعية حركة الطفولة الشعبية.

- عبد الحق العزيزي، عن جمعية هيئات المحامين بالمغرب، محامي، عضو جمعية هيئات المحامين بالمغرب وعضو مكتب اتحاد المحامين العرب.

- هنو علالي، عن الهيئة الوطنية للأطباء، عضو مكتب الهيئة الوطنية للأطباء وعضو جمعية دعم تمدرس الفتاة القروية.

- محمد الدرويش، عن النقابة الوطنية للتعليم العالي، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي ورئيس الاتحاد المغاربي لنقابات التعليم العالي.

*عضوان مقترحان من الهيئات المؤسسية الدينية العليا.

- زينب العدوي، قاضية، من المجلس الجهوي للحسابات بالرباط.

- أحمد عبادي، الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء، حاصل على دكتوراة الدولة في الدراسات الإسلامية بجامعة القاضي عياض بمراكش.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

. عضو مقترح من طرف الودادية الحسنية للقضاة*

.عبد الحق العياسي، الوكيل العام لمحكمة الاستئناف بالدارالبيضاء، رئيس الودادية الحسنية للقضاة -

.من رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان 13 *

:جهة الرباط - القنيطرة -

الرئيس: عبد القادر ازريع، عضو سابق بمجلس المستشارين، عضو سابق باللجنة الخاصة للتربية والتكوين وعضو ناشط .بالمنتدى الاجتماعي الدولي

:جهة فاس - مكناس -

الرئيس: عبد المجيد المكني، منسق جهوي لوكالة التنمية الاجتماعية بالجهة, عضو الشبكة الدولية (بيبل هيلت موفمنت) .لمنظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

:جهة مراكش -

الرئيس: محمد مصطفى لعريسة، حاصل على الدكتوراة في الفلسفة، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش متعاون .مع العديد من المجلات

:جهة الدار البيضاء - سطات -

.الرئيسة: سميشة رياحة، نائبة رئيسة جمعية الدفاع عن حقوق النساء

:جهة الراشيدية - ورزازات -

الرئيسة: فاطمة عراش، محامية، رئيسة شبكة جمعيات التنمية بواحات الجنوب الشرقي، رئيسة فرع الراشيدية لاتحاد العمل .النسائي وعضو مكتبه الوطني وناشطة في العديد من الجمعيات لمناهضة العنف ضد الأطفال

:جهة بني ملال - خريبكة -

الرئيس: علال البصراوي، محامي، عضو سابق بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان وعضو بالمكتب الوطني للهيئة المغربية . لحقوق الإنسان

:جهة وجدة - فكيك-

الرئيس: محمد العمرتي، حاصل على الدكتوراه في القانون، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة، مدير مختبر حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية . لحقوق الإنسان، وفي الجمعية المغربية للقانون الدستوري

:جهة طانطان - كلميم -

الرئيس: توفيق برديجي، متصرف بجماعة المرسى، كاتب عام شبكة جمعيات الساقية الحمراء للتنمية والديمقراطية ورئيس .جمعية طان طان للتنمية

:جهة أكادير -

الرئيس: محمد شارف، أستاذ بجامعة إبن زهر، باحث في الجغرافيا، صدرت له عدة مؤلفات، مدير مختبر البحث .(أورميس)، اختصاصي في التهيئة والهجرات، مسؤول مهرجان السينما والهجرة بأكادير

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

جهة طنجة- تطوان -:

الرئيسة: سلمى الهاشمي، قرينة الطود، أستاذة جامعية في الفيزياء، عضو مؤسس لمنظمة العفو الدولية- فرع المغرب.

جهة الحسيمة - الناضور -:

الرئيسة: سعاد الإدريسي، محامية، مناضلة جمعوية.

جهة العيون - السمارة -:

الرئيس: محمد سالم الشرقاوي، تقني، مناضل جمعوي ورئيس المكتب الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ 2008.

جهة الداخلة - أوسرد -:

الرئيس: محمد الأمين السملالي: موظف، رئيس جمعية المبادرة للبيئة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

يلامس جوانب من المسار العلمي والأكاديمي

صدور كتاب حول الراحل محمد البردوزي بعنوان "العلم والعطاء"

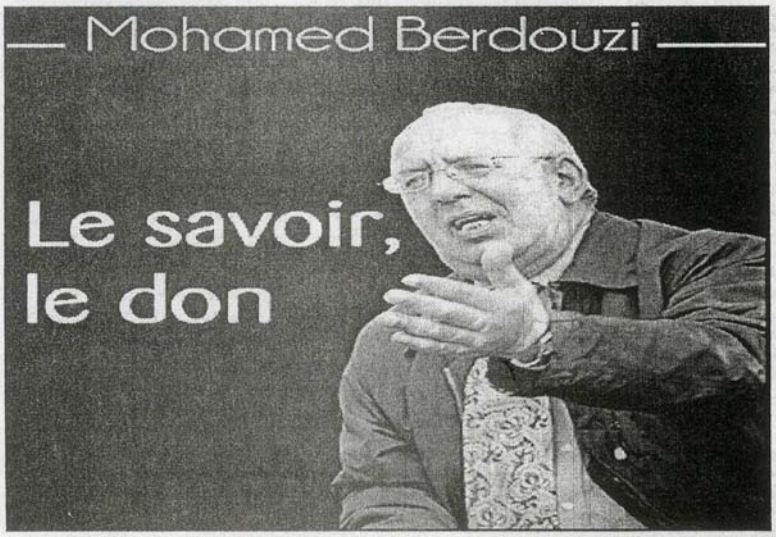

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان كتابا يحمل عنوان "العلم والعطاء" حول الراحل محمد البردوزي، العضو السابق لهيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي وافته المنية في غشت الماضي.

ويتضمن كتاب "العلم والعطاء"، الصادر لدى دار نشر "ملتقى الطرق"، باللغتين العربية والفرنسية، عددا مهما من الشهادات في حق الفقيد بقلم العديد من الحقوقيين والمثقفين وأصدقاء الراحل، تحاول ملامسة جوانب من المسار المهني والعلمي والأكاديمي والحقوقي والإنساني للراحل محمد البردوزي وإسهاماته الهامة في مجالات عدة منها البحث العملي، التنمية، التربية والتكوين وحقوق الإنسان.

وحسب بلاغ للمجلس، فالجزء المحرر باللغة العربية، يضم شهادات لكل من الأساتذة عبد اللطيف المنوني، صلاح الوديع، أمينة لمريني، محمد مصطفى الريسوني، أمينة بوعياش، عبد العزيز بنزاكور، عبد الجليل ناظم، العبدي عبد الإله، أحمد عبادي، فطوم قدامة، المحجوب الهيبة.

أما الجزء المحرر باللغة الفرنسية فيضم شهادات لكل من الأساتذة بديعة ملوك، إدريس اليزمي، المهدي بنشقرون، نادية البرنوصي، عبد القادر القادري، محمد الخطبي، نور الدين عماري، محمد أمين بنعبد الله، حمو أوحلي، طه ملوك، عبد الله ساعف، ناجي بنعمر، إدريس أجبالي، محمد سؤال، أحمد الطيبي، أحمد حرزني، حليمة ورزازي، أسماء مسلم، خديجة الرويسي، محمد مفكر، مصطفى اليزناسني، نديرة الكرماعي، الطاهر بحبوحي، عبد العزيز بنجلون، عبد العزيز المغاري، ألبير ساسون، عبد الغني دادس، زينب العدوي ولحسن الشراط.

يذكر أن الفقيد حاصل على دكتوراه الدولة في القانون العام والعلوم السياسية وعمل أستاذا للسوسيولوجيا السياسية بكلية الحقوق الرباط – أكدال، وخبيرا في مجالات التكوين والسياسات العمومية واستراتيجيات التنمية المؤسساتية.

وكان الراحل عضوا بكل من اللجنة العلمية لإنجاز تقرير "50 سنة من التنمية البشرية في المغرب وآفاق 2025"، واللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، واللجنة الاستشارية للجهوية، واللجنة الخاصة للتربية والتكوين والمجلس الأعلى للتعليم، ومساهما في مجلس الجالية المغربية بالخارج، فضلا عن كونه كان عضوا مؤسسا للجمعية المغربية للقانون الدستوري.

وقد أنجز الراحل العديد من الدراسات والأبحاث، من بينها كتاب "تحديث التعليم .. من الميثاق إلى التفعيل"، كما ترجم إلى اللغة العربية كتاب "علم النفس والبيداغوجيا" لجان بياجي "نشر دار توبقال".

Revue de l'Homme

التجديد

في الذكرى الأربعينية لرحيله

خمسة كتب للبردوزي سيتم إخراجها و عرضها في المعرض الدولي للكتاب القادم

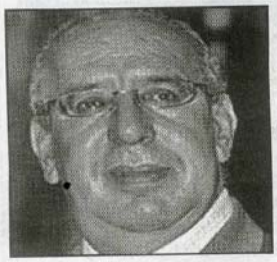

" كل واحد عليه من موقعه استكمال الأوراش التي دافع عنها البردوزي، لاسيما تفعيل جوهر دستور 2011 ومواجهة إشكالات التعليم" كانت هذه أبرز خلاصات الشهادات التي جاءت في لقاء نظم بالمكتبة الوطنية بالرباط الجمعة الماضي لتخليد الذكرى الأربعينية لرحيل محمد البردوزي. وبتأثر قالت بديعة ملوك، زوجة الراحل، هذه مناسبة لإنعاش الذاكرة، لاسيما أن البردوزي الذي اشتغل في كثير من الأوراش الكبرى التي رسمت معالم مغرب العقد الأخير. مشيرة إلى أن الحمولة الاخلاقية والقيم التي ميزت شخصية الراحل ومواقفه ظلت حاضرة بشكل كبير في طباعه ووجدانه حتى آخر لحظات حياته.

وكان البردوزي "يشتغل في ورش إعداد مشروع الدستور الحالي وهو يصارع الموت". الراحل كان عضوا بكل من اللجنة العلمية لإنجاز تقرير "50 سنة من التنمية البشرية في المغرب وآفاق 2025"، واللجنة الاستشارية للجهوية، واللجنة الخاصة للتربية والتكوين والمجلس الأعلى للتعليم، ومساهما في مجلس الجالية المغربية بالخارج، واللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور. وحسب أحمد حرزني، عرف عن البردوزي، ايمانه بضرورة الالتزام بعدد من الأوراش المؤسسة لدولة الحق والقانون. من جهة أخرى، اعلن ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، أن المجلس سيصدر خمسة من كتب البردوزي، وسيتم عرضها في 10 فبراير القادم أثناء المعرض الدولي للكتاب بالدار البيضاء، كما أن هناك تفكير لإنشاء مؤسسة أكاديمية تحمل اسم البردوزي.

البردوزي، المولود في قرية من هوامش المغرب اسمها بولمان دادس بورزازات، وانتمى إلى اليسار الجدري في مراحل أولى من حياته، قبل أن يطلق السياسة براوافدها الستالينية، ويؤمن بضرورة التأسيس لتنمية المغرب عبر الانخراط في آليات تحديث البنيات المؤسساتية والذهنية المتأخرة. لذلك تميز بانخراطه في مشروع التحديث عبر ثلاث مسارات: المعرفة العلمية، والنضال الحقوقي، والمساهمة في الأوراش الكبرى المؤسسة لدولة الحق والقانون. في هذا السياق، اعتبر مصطفى الخلفي أحد طلبة البردوزي والذي جاوره لمدة تزيد على عقد من الزمن، أن قيمة البردوزي تكمن في ايمانه الصارم بكون المعرفة مدخل أساسي لتحديث المجتمع المغربي. معرفة مقاومة للدوغمائية والمثالية، بالمقابل هي مستوعبة لقوانين العلم المنبثق من الممارسة وحركية المجتمع. واعتبر الخلفي، أن من أبرز انجازات البردوزي العلمية، هو تطويره للعدة المنهجية لنقد الآخر (الغربي) الذي ينظر إلينا كمادة مدروسة. وتجسد في البردوزي، وفق الخلفي أيضا، ثنائية رجل العلم والمعرفة المؤسسة للتحديث ورجل الجدولة. وكان البردوزي يؤمن بثلاث خصال: تحذيره من النزعة المغامرة في العمل السياسي، وأن قضايا الوطن العليا بوصلة الحركية السياسية. ثانيا: نبذه لكل النزعات المتطرفة، وثالثا: تسلحه بمبدأ النسبية، وتطويره لمناهج حل مشكلات الواقع.

وفي ذات الحفل، الذي حضره معارف الفقيد ونخب أكاديمية ورجال من عالم السياسة والنضال الحقوقي، تم تقديم فيلم "مؤثر" عن مسار البردوزي، كما تم تقديم كتاب أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحمل عنوان "العلم والعطاء". يذكر أن الفقيد حاصل على دكتوراه الدولة في القانون العام والعلوم السياسية وعمل أستاذا للسوسيولوجيا السياسية بكلية الحقوق الرباط – أكدال، وخبيرا في مجالات التكوين والسياسات العمومية واستراتيجيات التنمية المؤسساتية. وقد أنجز العديد من الدراسات والأبحاث، من بينها كتاب "تحديث التعليم .. من الميثاق إلى التفعيل"، كما ترجم إلى اللغة العربية كتاب "علم النفس والبيداغوجيا" لجان بياجي.

علي الباهي

Revue de Presse droits de l'Homme

LE SOIR

« Le VIH n'est pas une sentence de mort »

SANTÉ Patrick M. Eba, conseiller en droits de l'Homme à l'Onusida à Genève, était en déplacement au Maroc cette semaine. Il a notamment participé à la journée « VIH/sida et droits humains », organisée par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

PROPOS RECUEILLIS PAR SELMA T. BENNANI

Patrick M. Eba.

La journée VIH/sida, une initiative du CNDH.

Vous avez souligné que, dans la région MENA, le Maroc fait figure d'exception. En effet, c'est la première fois qu'une institution nationale aux droits de l'Homme soutient la lutte contre le VIH/sida. Que peut apporter cette implication ?

Ce qui est une expérience initiale dans la région, c'est en effet l'implication d'une institution nationale aux droits de l'Homme comme le CNDH dans la réponse au VIH/sida. L'expérience dont on dispose dans d'autres pays du monde où les institutions de ce type se sont investies dans la réponse au VIH – Canada, Ouganda, Kenya, Malawi, Inde, Thaïlande… – démontre qu'elles peuvent contribuer à faire mieux comprendre la question du VIH et des droits de l'Homme. Ces institutions nationales peuvent donc par ce biais faire ainsi avancer la protection des PVVIH – personnes vivant avec le VIH. Par la formation, par des activités de sensibilisation, et par le travail avec les ONG en recevant des requêtes ou des plaintes de ces organisations.

Quelle place doit prendre la défense des droits des migrants, population souvent touchée par le VIH/sida ?

Cette question des migrants a été observée dans plusieurs pays dont le Maroc. Il est essentiel de s'assurer que toutes les personnes, y compris les migrants, ont accès aux services de prévention, de traitement, et aux services de soutien. Le Maroc le fait déjà, et il doit continuer à protéger les migrants. C'est uniquement en protégeant cette population-là que nous pouvons protéger la population dans son ensemble.

Plusieurs pays ratifient des conventions internationales de défense des droits de l'Homme, et, pourtant, les PVVIH continuent de subir des discriminations au sein de ces États. La faute à qui ?

L'Onusida reçoit des rapports tous les deux ans, dans lesquels les États nous font état de l'avancée des réponses au VIH/sida. Dans ces rapports, de nombreux États ont fait mention du fait qu'il existe, dans leur cadre juridique national, des obstacles qu'ils travaillent à surmonter.

Et que pourrait apporter de plus le CNDH ?

Pour nous, l'implication d'un organe comme le CNDH, dans le cas marocain, pourrait contribuer à faire avancer la réflexion et les actions autour de cette problématique. Nous voulons faire avancer les axes au niveau desquels le CNDH pourrait s'impliquer.

On espère que les choses vont évoluer positivement, car le Maroc, dans la région MENA et dans le monde, constitue un cas de bonnes pratiques dans la façon avec laquelle il a réagi à l'épidémie de VIH/sida. Et surtout, par l'implication de la société civile à bien des égards.

A votre avis, l'un des moyens de protéger les PVVIH n'est-il pas de taire leur situation sérologique ? Comme une sorte de CV anonyme ?

Ce qui nous préoccupe, en ce qui concerne le VIH en matière d'assurance, de santé, ou encore d'accès à l'éducation, c'est qu'il n'est pas encore traité comme toutes les autres maladies qui lui sont pareilles.

Pourtant, il faut savoir que aujourd'hui, le VIH n'est pas une sentence de mort. Les personnes atteintes du virus continuent à vivre en bonne santé pendant des dizaines d'années, comme des personnes qui seraient affectées par le diabète, ou toutes autres conditions. Du fait des progrès de la médecine et de l'accès aux traitements, le VIH aujourd'hui est devenu une condition que l'on peut avoir tout en continuant à vivre normalement.

Comment parvenir à changer de point de vue ?

C'est de ce point de vue-là que les différents acteurs doivent faire comprendre face aux réactions relatives au VIH. Les employeurs doivent comprendre que le VIH a évolué, et que par conséquent ils doivent adapter leurs politiques, et leurs dispositions à cette nouvelle situation.

Aujourd'hui, 47 pays dans le monde refusent toujours l'accès au territoire aux PVVIH. À quoi cela sert-il de fournir des efforts au sein d'un pays si l'État lève les barrières ?

Il faut se rappeler qu'il y a seulement trois ans, ils étaient 63 pays dans cette situation. Donc il y a des évolutions à ce niveau-là. En 2010 par exemple, les États-Unis ont levé toutes les barrières à l'entrée pour les PVVIH.

Ce n'est plus le cas en Chine également, en Namibie, ou encore en Inde. Du travail a été fait, et les Etats commencent à reconnaître qu'il faut faire évoluer la législation et les politiques pour tenir compte de ce qu'est le VIH aujourd'hui. C'est-à-dire une condition qui peut être vécue en conservant toutes ses capacités, en continuant à vivre une vie pleine et entière, comme toute autre personne dans le monde. ◆